

حكومة البحرين

Government of Bahrain

مستجدات

برنامج التوازن المالي

2030

البحرين  
BAHRAIN

## نبذة عامة

تم إطلاق برنامج التوازن المالي في عام 2018 بهدف الوصول لنقطة التوازن المالي بين المصروفات والإيرادات الحكومية بحلول عام 2022 من خلال تبني 6 مبادرات هي:



آخر مستجدات تنفيذ مبادرات برنامج التوازن المالي

حققت مملكة البحرين نتائج ملموسة في تنفيذ مبادرات برنامج التوازن المالي حتى نهاية الربع الثالث من عام 2021، كما هو موضح أدناه:

### 1 تقليص المصروفات التشغيلية للحكومة

تم تشكيل سبع فرق عمل لخفض المصروفات التشغيلية للحكومة مهمتها مراجعة جميع الطلبات من قبل الجهات الحكومية المتعلقة بأبواب الصرف التشغيلية بهدف تحقيق وفورات في إجمالي المصروفات التشغيلية للحكومة، حيث قامت فرق العمل بمراجعة 21,264 طلب شراء منذ إنشائها وحتى نهاية الربع الثالث من عام 2021. كما قامت فرق العمل بتعميم الضوابط المحدثة لصرف المصروفات التشغيلية والحفاظ على مستوياتها المعتمدة في الميزانية العامة.

### 2 طرح برنامج التقاعد الاختياري لمن يرغب فيه من موظفي الحكومة

تم استكمال تنفيذ البرنامج وذلك من خلال خروج جميع المتقاعدين والذي بلغ عددهم 8,214 موظف حكومي أي ما يعادل 18% من القوى العاملة في القطاع العام. ونتج عن البرنامج وفر في تكاليف القوى العاملة يقدر بحوالي 130 مليون دينار بحريني سنويًا.

## 3 زيادة كفاءة هيئة الكهرباء والماء لتحقيق التوازن بين إيراداتها ومصروفاتها

تم اعتماد الخطة التنفيذية لمبادرات تقليص مصروفات هيئة الكهرباء والماء التي تهدف إلى تقليص دعم ميزانية الهيئة من 189 مليون دينار بحريني في العام 2018 بشكلٍ تدريجي للوصول إلى التوازن المالي بنهاية العام 2022، وقد تم إعداد الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين 2022/2021 على ذلك الأساس.

## 4 تعزيز كفاءة وعدالة الدعم الحكومي المباشر لمستحقيه من المواطنين

توحيد موعد صرف الدعم المقدم للمواطنين المستحقين من خمسة برامج للدعم النقدي تصرف سابقاً من قبل عدة جهات حكومية من خلال إطلاق خدمة «الدعم المالي الحكومي»، بحيث يتم صرفها في دفعة واحدة وفي تاريخ واحد، وذلك بهدف زيادة استفادة المواطنين من مبالغ كافة برامج الدعم في وقت واحد لإنهاء التزاماتهم ومتطلبات أفراد الأسرة بتاريخ محدد.

## 5 تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي

تمت إعادة هيكلة وزارة المالية والاقتصاد الوطني والذي نتج عنه تفعيل مكتب إدارة الدين العام، واستحداث عدد من الإدارات الجديدة منها إدارة المشتريات الحكومية المركزية، والتي أكملت بنجاح عددًا من مناقصات الشراء المركزية، وإدارة الكفاءة المركزية والتي تشرف على فرق عمل خفض المصروفات التشغيلية. كما نتج عن المبادرة نقل تبعية مدراء المالية في جميع الجهات الحكومية إلى وزارة المالية والاقتصاد الوطني.

## 6 تسهيل الإجراءات الحكومية وزيادة الإيرادات غير النفطية

تم البدء بتطبيق القيمة المضافة بنسبة 5% اعتبارًا من 1 يناير 2019. وتم حتى نهاية الربع الثالث من عام 2021 تسجيل أكثر من 19,000 شركة وجهة حكومية، وتحقيق معدلات امتثال تفوق 97% فيما يتعلق بتقديم إقرارات القيمة المضافة وتحصيلها.

بالإضافة إلى ذلك، نفذت الحكومة عددًا من البرامج التي تهدف إلى تسهيل وتحسين خدماتها بما في ذلك:

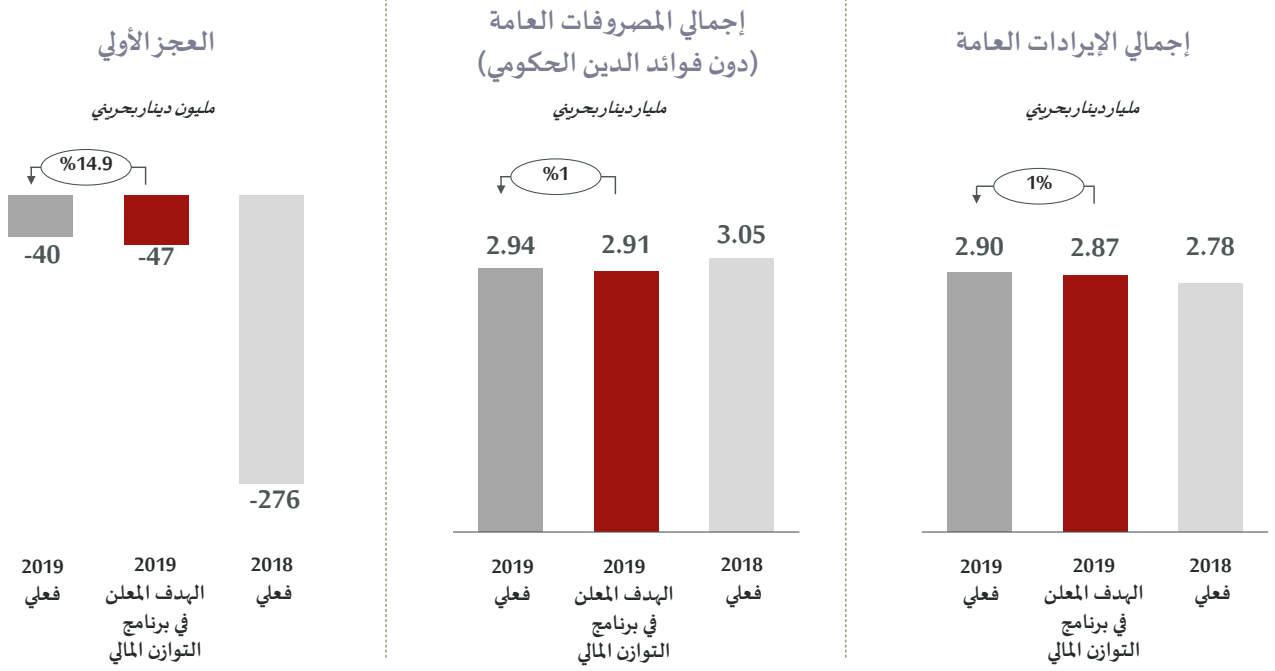
- تحديث نظام السجلات التجارية «سجلات» ونظام إصدار رخص البناء «بنايات» والتي شهدت تحسينات مهمة بما في ذلك ربط جهات حكومية إضافية، وتبسيط عملية تقديم الطلبات، ومراجعة المحتوى لإبراز متطلبات الترخيص.
- إطلاق برنامج تقييم مراكز الخدمة الحكومية كمبادرة للارتقاء بالأداء في العمل الحكومي وغاية لتحسين مستوى الخدمات التي تقدمها أجهزتها.
- تشكيل لجنة دراسة وتطوير التشريعات لمواكبة متطلبات التنمية المستدامة تختص بدراسة كافة الجوانب المتعلقة بتعزيز مكانة البحرين من خلال دراسة التشريعات المعززة للنمو الاقتصادي المستدام.
- مشروع شامل لتطوير العمل القضائي تضمن تحول الخدمات في جميع مراحل الدعوى إلى خدمات إلكترونية وتخصيص مسارات للقضايا النوعية وتطبيق نظام إدارة الدعوى في القضايا التجارية وتطوير التشريعات للسماح بمواكبة أفضل الممارسات العالمية.
- اعتماد استراتيجية الحكومة الرقمية التي تطبق التقنيات الرقمية على نطاق واسع لتحسين تقديم الخدمات الحكومية.
- توثيق ونشر جميع إجراءات الخدمات الحكومية عبر المنصات الإلكترونية، ووضع اتفاقية مستوى خدمة لكافة الخدمات الحكومية (SLAs)، مع مراجعة الاتفاقيات المطبقة حاليًا.

أدى انخفاض أسعار النفط العالمية والآثار الاقتصادية المترتبة من جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تراجع الأداء المالي خلال عام 2020 والنصف الأول من عام 2021. ولا تزال حكومة مملكة البحرين متمسكة بهدف الوصول لنقطة التوازن المالي، كما حققت تقدمًا ملحوظًا في تنفيذ مبادرات برنامج التوازن المالي. وعليه، تم تبني عدد من المبادرات الجديدة لتحقيق التوازن المالي خلال المدى المتوسط.

## الوضع المالي (من عام 2019 وحتى نهاية الربع الثالث 2021)

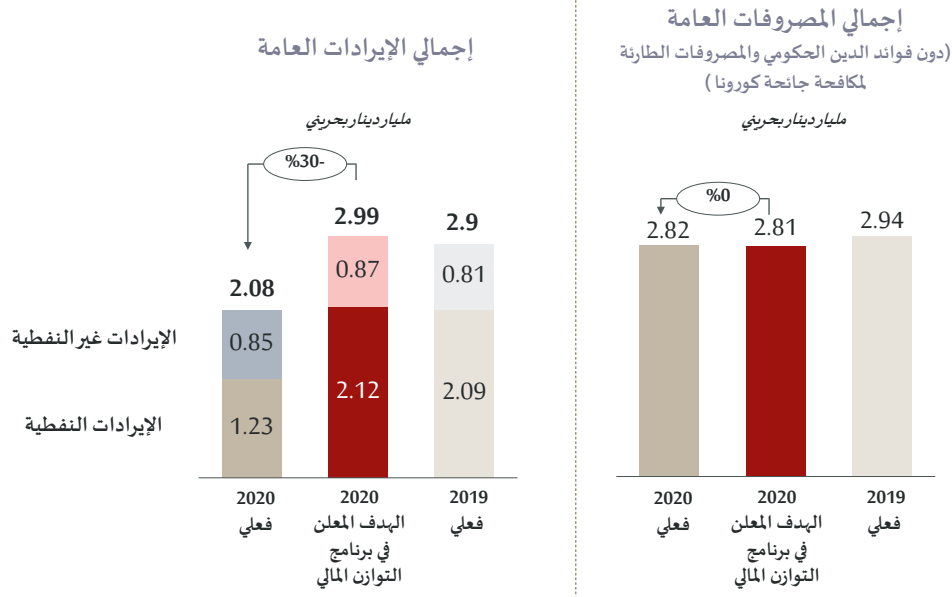
مع تنفيذ مبادرات برنامج التوازن المالي، أحرزت مملكة البحرين تقدماً كبيراً في تقليص العجز الأولي خلال السنة المالية 2019، كما هو موضح أدناه:

### الوضع المالي مع تنفيذ مبادرات برنامج التوازن المالي بنهاية عام 2019



ساهم التزام المملكة ببرنامج التوازن المالي في تمكينها من احتواء المصروفات الطارئة لتتعامل مع تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ضمن الميزانية العامة للدولة، مع تسجيل تجاوزات طفيفة لمستويات الصرف بالمقارنة مع الميزانية لعام 2020 والنصف الأول من عام 2021. إلا أن إيرادات النفط والغاز شهدت تراجعاً كبيراً بسبب هبوط أسعار النفط العالمية بالإضافة إلى تأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي والدولي.

ضبط الانفاق الحكومي خلال جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)



ويتوقع أن يساهم انتعاش الاقتصاد وتعافي أسعار السلع العالمية في تسجيل تحسن طفيف في الوضع المالي؛ ولكن مع استمرار العجز الكلي في مستويات مرتفعة، حيث يتوقع أن يصل إلى حوالي 1.3 مليار دينار بحريني في عام 2021 و 1.1 مليار دينار بحريني في عام 2022.

## تحديث التوقعات

نظرًا للأثار الاقتصادية المترتبة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وانخفاض أسعار النفط والغاز بالأسواق العالمية، ارتأت حكومة مملكة البحرين تبني مبادرات إضافية لتقليص المصروفات الحكومية وتنمية الإيرادات غير النفطية وذلك لتحقيق:

## التوازن المالي الكلي بحلول عام 2024، وهو ما يمثل تمديد لبرنامج التوازن المالي لمدة عامين إضافيين

وترتكز الأهداف والمبادرات الإضافية على نفس المبادئ التي بني عليها برنامج التوازن المالي عند إطلاقه في عام 2018، وهي:

بدأت الحكومة بنفسها بترشيد وتعزيز كفاءة المصروفات وخفض النفقات التشغيلية الحكومية.

الحفاظ على الدعم الاجتماعي للمواطنين الأكثر احتياجًا.





استمرار جودة الخدمات الحكومية بكفاءة وفاعلية.

كما تعتمد التوقعات المحدثة للبرنامج على الاستمرار بتنفيذ جميع المبادرات المعلن عنها سابقاً ضمن برنامج التوازن المالي.





بالإضافة إلى ذلك، تدرك مملكة البحرين أهمية اتخاذ الخطوات اللازمة للامتثال لأفضل الممارسات الدولية في مكافحة تآكل القاعدة وتحويل الأرباح، مع استمرار مكانة المملكة كوجهة جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر، لكون مملكة البحرين ضمن قائمة الدول في «الإطار الشامل لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي / مجموعة العشرين بشأن تآكل القاعدة وتحويل الأرباح (BEPS) الذي ينضم إلى البيان الخاص بحل ثنائي الأركان لمواجهة التحديات الضريبية الناشئة عن رقمته الاقتصاد اعتباراً من 31 أغسطس 2021». ومن المتوقع أن يدخل الإطار حيز التنفيذ في عام 2023، ويتعهد بضمن حد أدنى لضريبة دخل الشركات بنسبة 15% على مستوى العالم.

وتشمل المبادرات الرئيسية ضمن الخطة المحدثة لبرنامج التوازن المالي ما يلي:

### مبادرات خفض المصروفات:

- خفض المصروفات التشغيلية في الجهات الحكومية 
- تعزيز كفاءة ميزانية المشاريع 
- ضبط المصروفات المتعلقة بالقوى العاملة 
- تعزيز كفاءة وعدالة الدعم الحكومي المباشر لمستحقيه من المواطنين بالتشاور مع السلطة التشريعية 

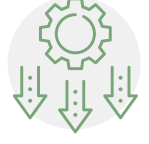
### مبادرات لتنمية الإيرادات غير النفطية:

- زيادة مساهمة الشركات المملوكة للحكومة 
- مراجعة أسعار السلع والخدمات المقدمة للشركات 
- مبادرات تنمية الإيرادات الحكومية 
- زيادة القيمة المضافة إلى 10% 



## مبادرات خفض المصروفات

خفض المصروفات التشغيلية في الجهات الحكومية  
تقليص إضافي للمصروفات الحكومية المتكررة لتعزيز كفاءة الإنفاق.



تعزيز كفاءة ميزانية المشاريع  
إعادة جدولة المشاريع لتقليص النفقات دون التأثير على سير تنفيذ المشاريع الكبرى، من خلال التعاون مع القطاع الخاص.



ضبط المصروفات المتعلقة بالقوى العاملة  
إعادة هيكلة الوزارات والجهات الحكومية لترشيد الموارد وزيادة كفاءة القوى العاملة.



تعزيز كفاءة وعدالة الدعم الحكومي المباشر لمستحقيه من المواطنين بالتشاور مع السلطة التشريعية  
بعد الانتهاء من توحيد برامج الدعم النقدية المتعددة والذي مكن الحكومة من إعداد تحليل شامل للبيانات، ستعمل الحكومة بالتنسيق مع السلطة التشريعية على تعزيز كفاءة الدعم للمواطنين المستحقين.



## مبادرات لتنمية الإيرادات غير النفطية

## زيادة مساهمة الشركات المملوكة للحكومة

سيتم زيادة المساهمات السنوية من الشركات المملوكة للحكومة اعتبارًا من عام 2023 وذلك من قبل الشركة القابضة للنفط والغاز (nogaholding)، وشركة ممتلكات البحرين القابضة، وبنك الإسكان، وهيئة تنظيم الاتصالات، بالإضافة إلى استحداث مساهمات جديدة من هيئة البحرين للسياحة والمعارض.



## مراجعة أسعار السلع والخدمات المقدمة للشركات

وضع آلية لمراجعة وتعديل أسعار السلع وأسعار الخدمات المقدمة للشركات بشكل دوري للتأكد من أنها تتماشى مع أسعار السوق.



## مبادرات تنمية الإيرادات الحكومية

يشرف فريق عمل تنمية الإيرادات وأشراف القطاع الخاص في تقديم الخدمات الحكومية والذي تم إنشائه حديثًا على خطة الحكومة لتنمية الإيرادات غير النفطية، ويشمل ذلك إعداد مراجعة شاملة لرسوم الخدمات الحكومية بما يعزز هذه الخدمات وذلك للحفاظ على استمرارية تقديم الخدمات بالكفاءة المطلوبة.



## زيادة القيمة المضافة إلى 10%

وافقت الحكومة على مشروع قانون لتعديل القيمة المضافة من 5% إلى 10% بدءًا من عام 1 يناير 2022، وتم إحالة المشروع إلى السلطة التشريعية للموافقة. ولا يمس التغيير السلع المعفاة حاليًا من القيمة المضافة ومنها السلع الغذائية الأساسية، بالإضافة إلى الخدمات المعفاة وتشمل أكثر من 1,800 خدمة حكومية.

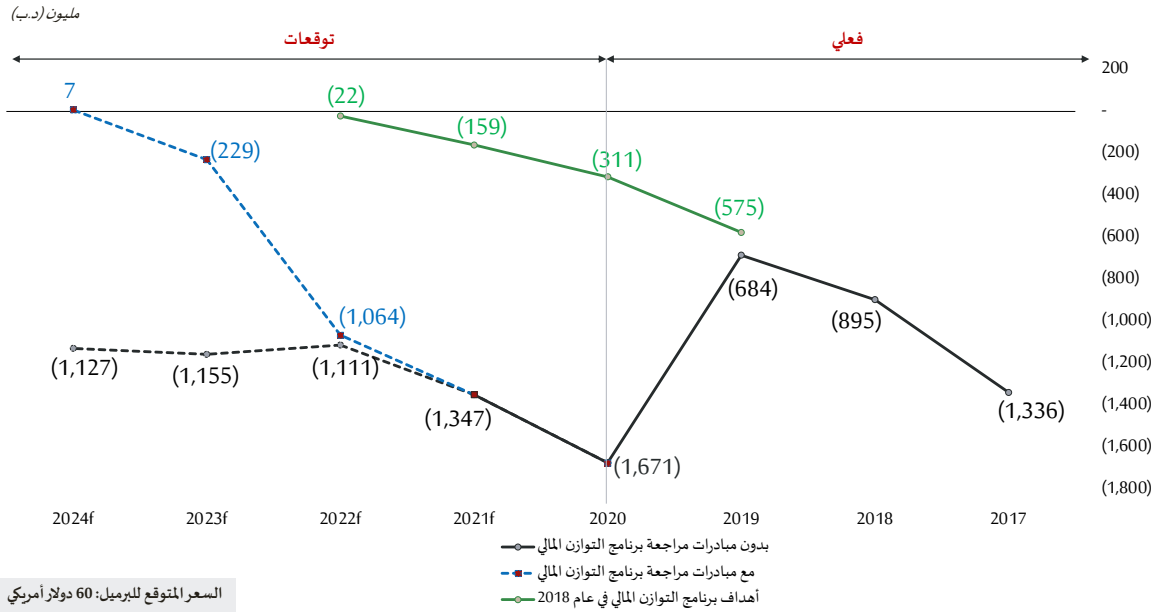


## مؤشرات الأداء الرئيسية

قامت حكومة مملكة البحرين بوضع مؤشرات أداء لتقييم سير تنفيذ مبادرات برنامج التوازن المالي، تمكن الحكومة من مراجعة الأداء بشكل دوري ضمن سعيها لتحقيق التوازن المالي بحلول عام 2024.

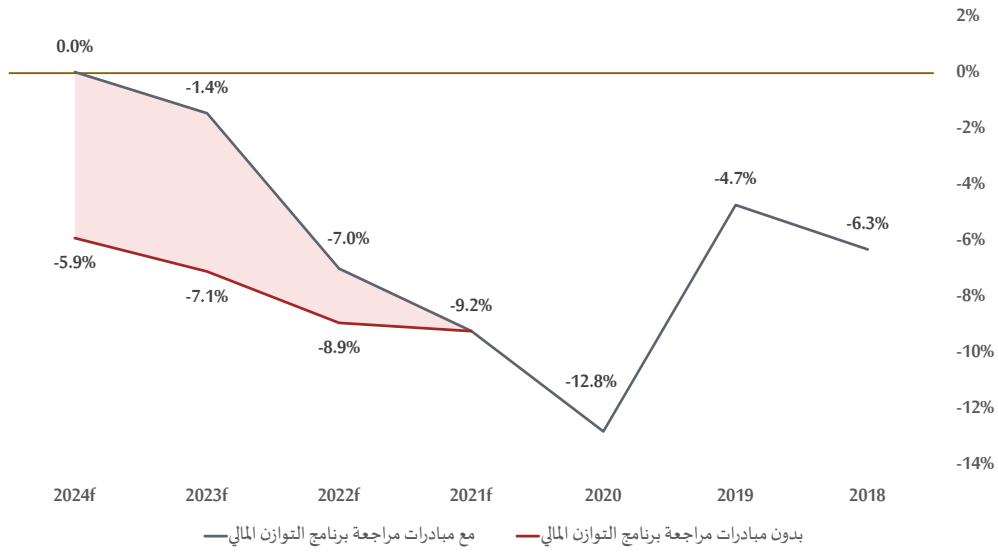
هدف برنامج التوازن المالي عند إنطلاقه في عام 2018 إلى تقليص العجزات المالية في الميزانية العامة للدولة والوصول إلى التوازن المالي بحلول عام 2022. إلا أن انخفاض أسعار النفط في عام 2020 وتداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) أدت إلى ارتفاع مستويات العجز الكلي لتبلغ 1.67 مليار دينار بحريني في عام 2020. وتشير التوقعات المحدثة إلى رجوع العجز الكلي إلى الانخفاض تدريجياً من عام 2021 حتى وصوله إلى التوازن المالي بحلول عام 2024.

### العجز المالي الكلي للميزانية العامة للدولة



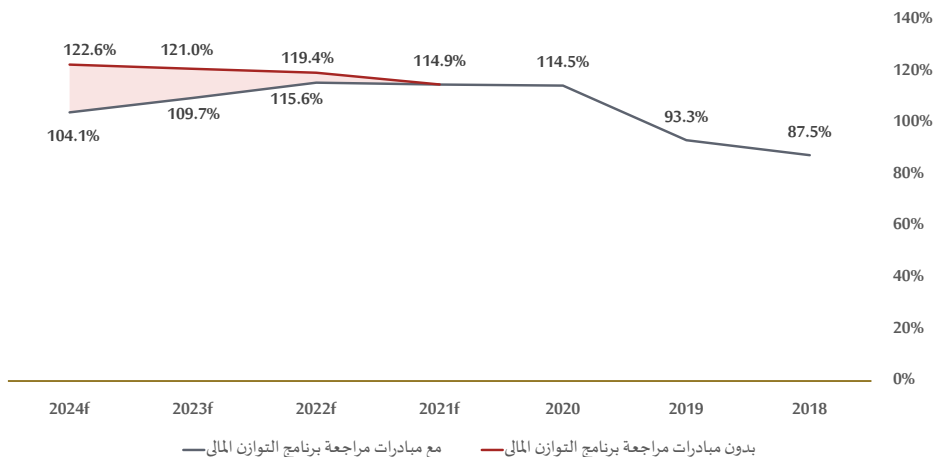
ساهمت مبادرات برنامج التوازن المالي في تحقيق تقدم كبير في تقليص عجز الميزانية العامة، حيث بلغت نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي 6.3% و4.7% في عامي 2018 و2019 على التوالي. إلا أن انخفاض أسعار النفط في بداية عام 2020 وتداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) أدت إلى ارتفاع النسبة لتصل إلى 12.8% في عام 2020، وهو ما تطلب مراجعة برنامج التوازن المالي لضمان تعديل مسار البرنامج نحو تحقيق نقطة التوازن المالي بحلول عام 2024.

### نسبة العجز من الناتج المحلي الإجمالي



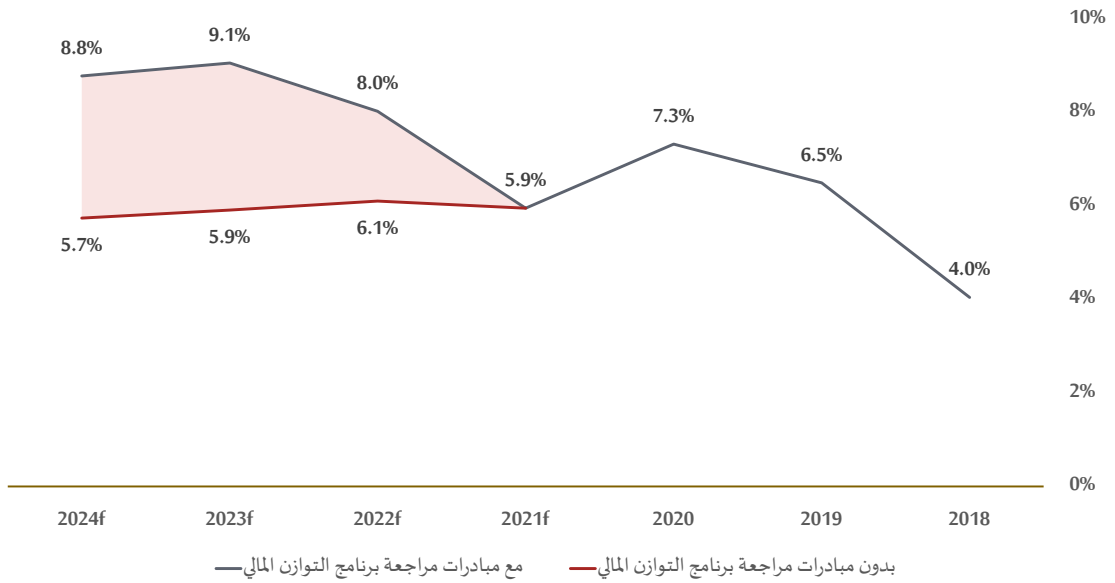
استمر نمو نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ولكن بوتيرة أبطأ من السابق، حيث ارتفعت النسبة من 87.5% في عام 2018 إلى 93.3% في عام 2019. وأدت أحداث عام 2020 إلى ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 114.5% بنهاية عام 2020. ويشكل استقرار نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم أهداف برنامج التوازن المالي حالياً وذلك بهدف العمل على تقليص النسبة بشكل تدريجي ابتداءً من العام 2022.

### نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي



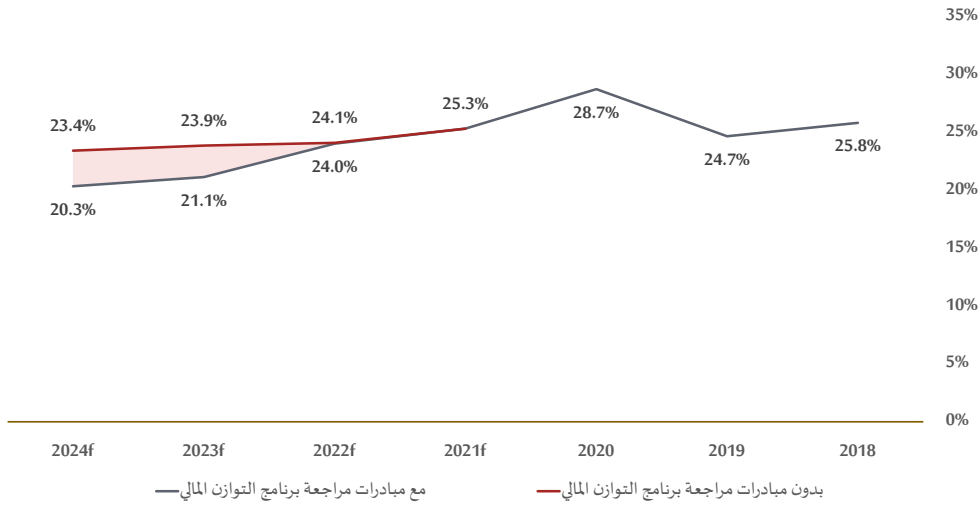
ساهم إطلاق برنامج التوازن المالي في دعم نمو نسبة الإيرادات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، وبالأخص مع تطبيق القيمة المضافة اعتباراً من 1 يناير 2019 التي ساهمت في زيادة الإيرادات غير النفطية بنسبة 66% في عام 2019 مقارنة بعام 2018، ومن المتوقع أن تؤدي زيادة نسبة القيمة المضافة إلى زيادة الإيرادات بشكل أكبر. وتماشياً مع نمو الإيرادات غير النفطية ارتفعت كذلك مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف المتوقع في عام 2021، من المتوقع أن ترتفع نسبة الإيرادات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من عام 2022 فصاعداً.

### نسبة الإيرادات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي



انخفضت نسبة المصروفات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي من ذروته في عام 2015 والتي بلغت 30.4% وذلك مع تنفيذ حزمة من المبادرات بين عامي 2015 و2017 وإطلاق برنامج التوازن المالي في عام 2018. ومنذ ذلك الحين استقرت نسبة المصروفات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي عند حوالي 25%، وإن كان ذلك مع زيادة طفيفة في عام 2020 بسبب المصروفات الطارئة للتعامل مع جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ويتوقع أن تنخفض النسبة إلى حوالي 20% بحلول عام 2024.

#### نسبة المصروفات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي



شكلت زيادة الإيرادات غير النفطية ركيزة أساسية لبرنامج التوازن المالي عندما تم إطلاقه في عام 2018، كما أنها مهمة لنجاح التوقعات المحدثة للبرنامج. وارتفعت نسبة تغطية الإيرادات غير النفطية للمصروفات الحكومية المتكررة خلال السنوات الماضية ويتوقع أن يستمر الارتفاع مع تراجع الاعتماد على الإيرادات النفطية.

#### نسبة تغطية الإيرادات غير النفطية للمصروفات الحكومية المتكررة

